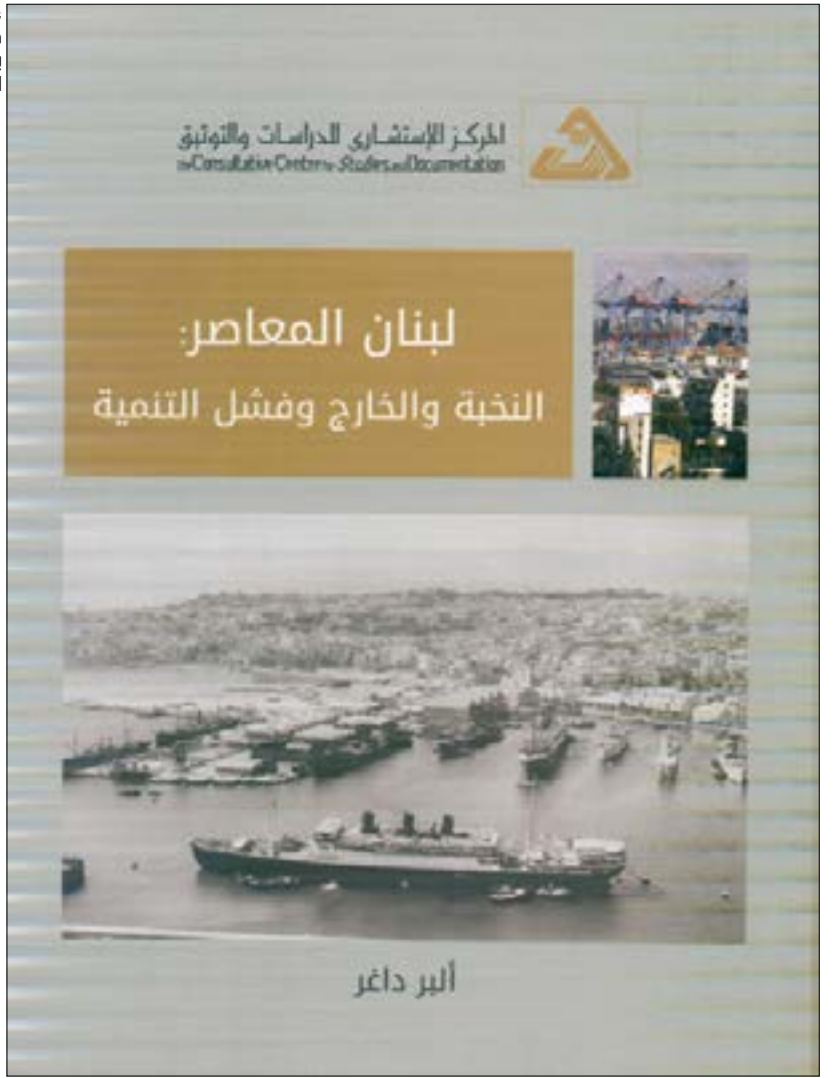


عول الكتاب على مساهمات منظرين ينتمون إلى التيار الما- بعد كينزي



سعر صرف الليرة في التعاملات اليومية في سوق القطع، لكنه يبقى مقصراً عن تعيين المسؤولين عن انهيار بالاسم. يظهر النص كيف أن خضوع النخبة بالكامل لأيديولوجية «الاقتصاد الحر» جعل المصرفيين ومن يتعاملون معهم من النخبة يتولون افتعال الأنهياريات المتلاحقة لسعر صرف الليرة على مدى 8 سنوات، من دون أي رادع، ويحدون ونيرة هذا انهيار كما يحلو لهم. أقصى ما استطاعت النخبة التقليدية أن تفعله خلال حقبة انهيار سعر صرف الليرة هو إصدار قانون يمنع تسهيل الذهب الموجود في احتياطي مصرف لبنان، مانعة بذلك شطفه بعد تسهيله، بواسطة المضاربة في سوق القطع، من قبل فئة من السياسيين الضالعين في الحرب. لكن لم يوجد في هذه النخبة فرد واحد يشكك في جدوى وصلاحيته الإبقاء على نظام للصراف يجعل المضاربين في سوق القطع هم من يحدد سعر صرف العملة ووتيرة انهياره، ويتسببون باثار كارثية على اللبنانيين. وقد اختفت مدخرات شريحة كبيرة من اللبنانيين ممن لم يسارعوا إلى استبدال ليراتهم بالدولار في بداية الحقبة. وخلال 1985-1992 بلغ معدل التضخم الوسطي 140% سنوياً، وانهار الحد الأدنى للأجور إلى مستوى سبع دولارات شهرياً في آخر عام 1986. وتعاونت الحرب الأهلية مع انهيار سعر صرف الليرة لجعل رصيد الهجرة السنوي يقفز بعد عام 1986 إلى مستويات غير مسبوقة. وعام 1990، كان 990 ألفاً من أهل لبنان قد هاجروا.

3. دور الداخل ودور الخارج في حقبة ما بعد 1990

عول الكتاب على مساهمات منظرين ينتمون إلى التيار الما- بعد كينزي كماريو سيكاريسيا ومارك لافوا (1989) ومختصين في التنمية كهزري بريتون (1997) وها-جون شانغ (2009)، ومختصين في الاقتصاد السياسي ك-جان-فرنسوا ميدار (1982) ويوينو دو ماسكيئا (2000) ودارون أساموغلو (2004)، ومختصين في العلوم السياسية ك-غيلرمو أودونيل (1998) وفي العلاقات الدولية ك-كوستوفيكوفا وبوجيسيك (2009) وبلومكويست وآخرون (2011)، لفهم حقبة ما بعد الحرب.

تتحمل النخبة السياسية والاقتصادية مسؤولية الإخفاق التنموي لحقبة ما بعد الحرب. ثمة رقم واحد يختصر هذا الإخفاق هو الـ 466 ألف لبناني، من الفئة العمرية بين 20 و35 عاماً، الذين هاجروا بين عامي 1992 و2007. يمثل هؤلاء ثلث القوى العاملة اللبنانية. وقد هاجروا خلال 15 عاماً فقط. هذه النخبة هي تحالف طرفين يمثلهما الزعماء التقليديون من جهة، والتجار

الأثار التي تركها ارتفاع معدل التضخم منذ مطلع السبعينيات، مع الأثار الفادحة التي خلفها ذلك على صعيد غلاء المعيشة. وقد جعلتها تبعيتها للدول الغربية تتخلى عن أدنى موجبات الحفاظ على السيادة الوطنية لجهة التصدي للعدوان الإسرائيلي المستمر على أراضيها. أظهرت تلك الحقبة عمل هذه النخبة على قدم وساق على التحضر لإشغال الحرب الأهلية، معولة في ذلك على «القوى من خارج الدولة» الممثلة بـ«المنظمات المضادة». وذلك لحسم النزاع الداخلي بالقوة، والحفاظ على الستاتيكو القائم.

ويظهر الفصل السادس كيف آلت إلى «المنظمات المضادة» بالذات مسؤولية إشراع الحرب الأهلية عام 1975. أشرعت النخبة «حرباً تموهية» بالتواطؤ مع الخارج، من أجل التصدي لقوى المعارضة الداخلية التي كانت تحتج على عجز الدولة وعدم مسؤوليتها. كان للخارج ممثلاً بالولايات المتحدة دوره المباشر في إطلاق هذه الحرب في نيسان 1975، وفي اختيار التوقيت. عكس هذا التوقيت رغبة الإدارة الأميركية في إلغاء أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي التي كانت تعمل على فرضها. كان الهدف الداخلي للحرب الأهلية حماية النخبة الموالية للولايات المتحدة، وهو ما تحقق في نهاية «حرب السنين» من خلال فرض حالة «تقسيم على أساس أيديولوجي» للبنان دامت حتى 1990. تم إرساء حالة «التقسيم الأيديولوجي» تلك تطبيقاً لخطة الولايات المتحدة المعدة منذ 1958، تحت اسم «فورترس ليبانون» أو «العربن». اقتضى ذلك إجراء عملية إغلاق للمناطق على بعضها البعض، وتحقيق تطهير سياسي وتطهير «إثني»، أي طائفي، طاولا مئات الآف اللبنانيين.

ويبين الفصل السابع كيف أعطى الخارج حججاً لتبرير خفض سعر صرف الليرة على امتداد حقبة 1984-1992، من خلال دور صندوق النقد الدولي وبعثاته في تبرير هذا الخفض والتشجيع عليه. يقدم هذا الفصل قراءة اقتصادية بعض الشيء لتجربة انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية خلال الحرب الأهلية. نات القراءة بالكامل عن المقاربة النقدوية التي تهيم في حقل النظرية الاقتصادية، واعتمدت مقارنة أقرب إلى فكر المؤسستين كالبرت أوتو هيرشمان (هيرشمان، 1981). ركزت على «النزاع على توزيع الدخل» (distributional conflict) لتفسير انهيار سعر الصرف. كان كل خفض لسعر صرف الليرة، أي كل رفع لسعر الدولار بالليرة اللبنانية، يخفّض القيمة الفعلية، أي بالدولار، لكتلة الأجور المدفوعة بالليرة. كانت للنخبة الاقتصادية مصلحة مباشرة في ذلك. يوضح الكتاب كيفية افتعال خفض

والمصرفيون من جهة أخرى. كان من سوء طالع اللبنانيين أن تجربة لبنان طوال حقبة ما بعد الاستقلال أعطت الأولوية للقطاع المصرفي ومن ورائه لمصالح أصحاب الربوع المالية على حساب المنتجين. قدّمت حقبة ما بعد الحرب تأكيداً جديداً على هذه الحقيقة. وفّرت كتابات كينز نظرية لتوزيع الدخل (repartition) ومثّلت المرجعية النظرية التي لا مندوحة عنها لفهم الفارق بين «رأسمالية أصحاب الربوع المالية» (capitalisme de rentiers) و«رأسمالية أصحاب المشاريع» (capitalisme d'entrepreneurs).

ويوضح الفصلان الثامن والتاسع خصائص اقتصاد لبنان خلال حقبة ما بعد الحرب. أول هذه الخصائص تثبيت سعر صرف الليرة منذ 1993. كان هذا التثبيت أحد الأسباب الرئيسية لضرب نمو القطاعات المنتجة وذلك لأنه أخفى وراءه تحسّن سعر صرف الليرة تجاه عملات البلدان التي يتعامل معها لبنان في تجارته الخارجية. هذا ما رفع أسعار السلع المعدّة للتصدير، وأفقدتها قدرتها التنافسية في الخارج. وقد فُرضت على المستثمرين شروط منعهم من الاستثمار في قطاعات السلع المعدّة للتصدير (tradables). لكن هذا التثبيت كان له أثر «إيجابي» هو استقطاب التوظيفات المالية الآتية من الخارج. وهذا ما سعت إليه النخبة الاقتصادية ممثلة بالمصرفيين على وجه الخصوص.

الخاصية الثانية لتجربة لبنان بعد 1990، هي المديونية الحكومية التي ما فتئت تزداد طوال الحقبة، ملغية أي دور تنموي ممكن للإنفاق العام الذي بات يُخصّص بمجمله لدفع فوائدها. أظهرت تغذية هذه المديونية والتكيف معها من قبل النخبة الاقتصادية ممثلة بالمصرفيين، أن «أصحاب الربوع المالية» لهم مصلحة في الإبقاء على لبنان دولة رازحة تحت عبء الدين العام. وقد أتاح لهم ذلك الشاغراً طوال حقبة ما بعد الحرب. الدولة ومديونيتها الدجاجة التي تبيض ذهباً بالنسبة لهم.

كان تحصيل حاصل أن يتم بعد الحرب تحرير جذري للتبادل مع الخارج، وذلك تماشياً مع «النظام الاقتصادي الليبرالي الدولي» الذي كانت المؤسسات الدولية تعمل على إرسائه، وإجراء «حسن نية» اعتمدهت النخبة لكسب «ثقة» هذه المؤسسات وثقة الدول الغربية المعنوية بفرض أخذة التنمية النيوليبرالية الطابع. وكان الهدف المباشر ضمان استمرار تدفق التوظيفات المالية من الخارج.

ويظهر الفصل العاشر كيف أن الخاصية الأهم لحقبة ما بعد الحرب كانت تهيمش الإدارة الحكومية، من خلال الإصرار على إبقائها شاغرة، ورفض توفير صلاحيات تدخلية لها في إدارة الاقتصاد. بقي أكثر من ثلثي المواقع الإدارية المدرجة في الملاكات الدائمة للإدارة شاغراً طوال حقبة ما بعد الحرب. وقد وفّرت أيديولوجية الخصخصة شرعية لهذا التهيمش. يعرض هذا الفصل الأبحاث الحديثة في ميدان الاقتصاد السياسي التي تُظهر كيف أن تخصص السياسيين في توفير منافع خاصة لناخبهم مقابل دعم هؤلاء لهم يجعلهم غير معنيين ببناء إدارة حكومية فعّالة، تأخذ على عاتقها بلورة سياسات حكومية توفر منافع عامة للمواطنين. بل هي تظهرهم معادين لأي تحسّن لمقدرة الدولة والإدارة العامة في إدارة الشأن التنموي، وذلك لأنهم يستمدون سلطتهم من المنافع التي يقدمونها وليس من هذه السياسات. وهم لا يحتاجون لفئة من المواطنين بكاملها، بجسدها المتخصصون الذين يعول عليهم في بلورة وتنفيذ السياسات العامة، ويعتبرون عن ضيقهم الشديد بهؤلاء. وقد أظهرت هذه الحقبة أن دوام سيطرة السياسيين بعد الحرب، كـ«رؤساء شبكات محاسيب» و«أصحاب سلطة محلية»، كان العائق أمام إجراء إصلاح إداري يعطي الإدارة العامة فعالية. وهي فعالية كانت سوف تتيح لو وُجدت اعتماد سياسات توفر منافع عامة للمواطنين، ووضع سياسة «تصنيع متأخر» للبنان موضع التطبيق.

ويظهر الفصل الحادي عشر كيف أن لبنان شهد بعد عام 1990 انحسار رقعة «الدولة القانونية» (legal state) مقارنة بحقبة ما قبل 1975. وذلك بمعنى خصخصة السلطة لمصلحة الأقطاب المحليين، وتجيير هؤلاء

القانون لمصلحتهم أو عدم اكتراثهم به. ويستند هذا الفصل إلى كتابات الباحث الكبير غيلرمو أودونيل، الذي بين أن انحسار رقعة «الدولة القانونية» كان قاسماً مشتركاً للعديد من البلدان بعد 1990 (أودونيل، 1993 و 1998). أظهر الفصل من جهة أخرى، أن تنعم اللبنانيين بالحقوق السياسية، بمعنى الانتخابات، لم يترافق مع ضمان حقوقهم المدنية وأولها حقهم بالأمن. أي أن ممارسة الحريات السياسية كانت تتم على حساب الحقوق المدنية للمواطنين، وأولها الأمن. وقد اقتصرت الممارسة الديمقراطية على إجراء الانتخابات، من دون أن تتوقّر للناخبين القدرة على المحاسبة والمساءلة، بأشكالها العمودية والأفقية والاجتماعية. يخلص هذا الفصل إلى أن لبنان ليس ديمقراطية ليبرالية بالمعنى الغربي للكلمة، بسبب الافتقار الصارخ على حقوق مواطنيه المدنية، ولغياب المساءلة والمحاسبة من نظامه السياسي.

كان مال السياسات الاقتصادية التي اعتمدت إضعاف الإدارة العامة وجعل الدولة فريسة سهلة للخارج (state weakening) يوظفها في خدمة مشاريعه. يستعيد الفصل الثاني عشر ما قاله باحثون من جامعة جورج واشنطن من أن أفضل وصف لحالة لبنان هو أنه «ساحة حرب دائمة» (بلومكويست وآخرون، 2011). وقد اعتمد هؤلاء الباحثون لقراءة هذه الحالة مقارنة مدرسة «مونتريال» في العلاقات الدولية التي بلورت نظرية «اللعبة المزدوجة»، أي تواطؤ نخب محلية مع قوى خارجية لإشراع نزاعات تستفيد كالتاهما منها. وقد سلط هذا التواطؤ على لبنان شبكة دولية/ إقليمية/ محلية (transnational network) تتولى افتعال أزمات متوالية فيه.

وقد عبّر تدخل الخارج المباشر في إدارة نشاط النخبة السياسية المحلية وإدارة مؤسسات عامة، من ضمن مشروع لتأجيج النزاع الأهلي، عن مستوى من التدخل لم يسبق أن عرف لبنان مثيلاً له. وكان يمكن ممثلاً بالولايات المتحدة، مرة بعد مرة، إلى حرب أهلية فعلية. وقد جرى استغلال حادثة اغتيال العقيد سمير الحسن عام 2012 في محاولة لخلق خطوط تماس بين أحباء العاصمة، على قاعدة الفرز هذه المرة بين سنة وشيعة.

4. البديك التنموي

يوقّر الفصل الثالث عشر، في الجزء الأول منه، عرضاً للواقع الدولي وللواقع العربي الذي يشكّل لبنان جزءاً منه، منذ التاسع عشر. استُخدمت في هذا العرض الأدبيات النظرية البنوية وتلك العائدة لتجار المؤسساتية المقارنة وللتجار الما-بعد كينزي. واعتمدت مفاهيم التبعية والإمبريالية والعمولة لقراءة هذا الواقع. أظهر هذا الجزء أين هي مسؤولية الخارج وأين هي مسؤولية النخب الداخلية في استمرار واقع التخلف والتبعية. وأخذ عن الباحث الكبير هينبوش تحقيقه للفترة الممتدة من التاسع عشر إلى اليوم إلى ثلاث حقب، أولها مرحلة العمولة الأولى، التي حصلت في ظل التوسع الاستعماري الكاسح خلال التاسع عشر. وقد تبعها بعد الحرب العالمية الثانية حقبة استقلالية نسبية لبلدان العالم الثالث. ومع انتهاء عقد السبعينيات بدأت حقبة عمولة ثانية جعلت من بلدان العالم الثالث، وأولها البلدان العربية، ضحيته الأولى.

ويبين الجزء الثاني من الفصل أن التخلف والتبعية لم يكونا قدرًا بالنسبة لكل بلدان العالم الثالث بدون استثناء. وقد أمكن، على خلاف ما كانت تقوله «نظرية التبعية»، لبلدان عدّة أن تخرج من التخلف وتصبح بلداناً صناعية متقدمة. كان بناء إدارات حكومية فعّالة هو العامل الأساس في تحقّق الإنجاز التنموي لهذه البلدان. يخلص هذا الجزء إلى أن الأمثلة الأهم التي ينبغي أخذها من النجاحات التنموية للقرن العشرين هي أن توفر إدارة حكومية فعّالة هو الشرط الأول للتنمية. وهي أمثلة برسم لبنان وقواه

الإصلاحية والتغييرية. (مقدمة كتاب لبنان المعاصر: النخبة والخارج وفشل التنمية، بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، تموز 2017، 223 صفحة) * أستاذ جامعي